

البنوك الخليجية واصلت انتعاشها في العام 2011

«الوطني»: معدلات نمو الموجودات المصرفية ومؤشرات الربحية تتباين بين «الخليج»

سلبا على أداء القطاع المصرفي المحلي، ومنذ العام 2009، تراجعت التزامات المصارف في دول مجلس التعاون الخليجي تجاه البنوك الأجنبية بشكل كبير من 17٪ من الموجودات في العام 2007 إلى 11٪ حاليا.

وبالرغم من تمكن بعض الدول الخليجية مثل السعودية والإمارات والكويت، من خفض نسب التمويل الأجنبي بآكثر من النصف منذ العام 2007، تواصل بعض القطاعات المصرفية الاعتماد بشكل موسع على التمويل الأجنبي. وتعد البحرين الأكثر عرضة للتأثر بتبعات ذلك، رغم أن النسبة الكبرى من التمويل الأجنبي في البحرين تأتي من البنوك الإقليمية. كما تعتمد قطر بشكل كبير على التمويل الأجنبي، حيث تجاوزت النسبة في العام 2011 مستواها ما قبل الأزمة.

استمرار انتعاش القطاع المصرفي مرجح في 2012

وتشير توقعاتنا إلى استمرار الانتعاش في أداء القطاع المصرفي في العام 2012، مع استمرار التوجهات القائمة، حيث سوف يبقى الإنفاق على المشاريع المحفز الرئيسي للنشاط المصرفي في جميع الأسواق الخليجية. وسوف يسهم الإقراض الاستهلاكي أيضا في تحسين الأداء مدفوعا بزيادة الرواتب وارتفاع نسب التوظيف. في حين يستمر تأثير القضايا المتعلقة بجودة الموجودات على أداء العديد من البنوك في بعض الأسواق، رغم أن حجم المخصصات سينخفض تدريجيا.

التدريجي، لتصل إلى 27٪ في 2011 مقارنة مع 6,7٪ في المتوسط قبل الأزمة بفضل تحسن جودة الموجودات المرتفعة والنمو الصحي للأرباح حينها.

الرسمة في تحسن مستمر

وبعد التباطؤ الاقتصادي ويزور العديد من القضايا المتعلقة بجودة الموجودات في العام 2008، بدأت البنوك بالسي لتعزير رسالتها، واستمر هذا التوجه في العام 2011. وكان متوسط نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول في مختلف دول مجلس التعاون الخليجي يرتفع تدريجيا على مدى السنوات القليلة الماضية ليصل إلى 14٪ بحلول نهاية العام 2011. وفي حين شهد العام الماضي ارتفاعا في هذه النسبة في مختلف دول المجلس، كانت عمان الاستثناء الوحيد، إذ تراجع فيها متوسط نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول إلى 12٪.

أما من حيث الرسمة، فبالتالي أعلى مستوياتها في قطر والسعودية حيث تجاوزت 15٪، في حين حققت الكويت أكبر تحسن في مستوى الرسمة، إذ ارتفع متوسط نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول من 10٪ إلى 14٪ خلال الأعوام الثلاثة الماضية، فيما بلغت في عمان والبحرين أقل قليلا من 12٪.

محدودية الاعتماد على التمويل الأجنبي

وظهرت الأزمة المالية أن الاعتماد المفرط على التمويل الأجنبي قد يتسبب باختلال الاستقرار المالي وينعكس

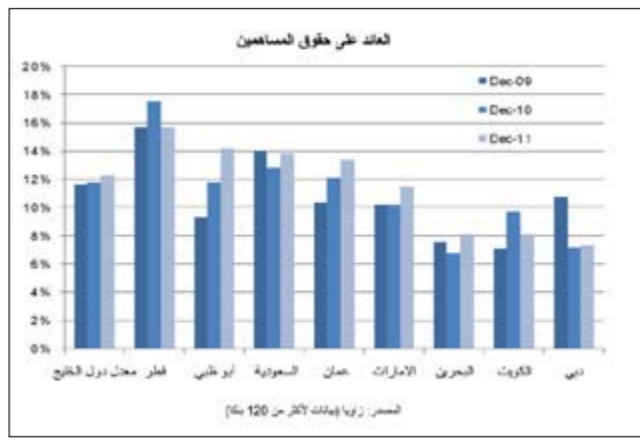
نسبة الـ 9٪، أي ما يعادل نصف المعدل السنوي لدول مجلس التعاون الأخرى للفترة عينها. كما وفر نمو القروض الاستهلاكية بآكثر من 17٪ دعما لارتفاع الأرباح المصرفية خلال العام 2011. وشهدت غالبية الأسواق نموا بآكثر من 10٪ في القروض الاستهلاكية ما يُعد أداء ضعيف في العام 2010. وقد تجاوز النمو في البحرين والسعودية وقطر الـ 20٪، وقد جاء النمو في الكويت والإمارات أقل من ذلك، لكنه بقي صحيا ويواصل انتعاشه.

جودة الموجودات تؤثر على أداء القطاع المصرفي

وبقيت مسألة جودة الموجودات المصرفية ماثلة في القطاع المصرفي في الكويت ودي، وبدرجة أقل في أبوظبي، ففي كل من الأسواق الثلاثة، تجاوزت نسبة المخصصات إلى الأرباح (قبل تجنيد المخصصات) المعدل الخليجي.

وكان حجم المخصصات أقل في الأسواق الأخرى، بالتحديد في قطر وعمان والسعودية، (شكلت ما بين 10٪ و15٪ من الأرباح قبل تجنيد المخصصات). وقد تمكنت المصارف في قطر من تفادي ارتفاع المخصصات كثيرا خلال فترة الأزمة المالية العالية، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى استحواذ الحكومة على النسبة الكبرى من القروض المتعثرة لدى البنوك في العام 2009.

وبلغت مخصصات مصارف دول مجلس التعاون الخليجي عموما حدما الأقصى في العام 2009، لتبدأ بعدها انخفاضها



وقد تحقق الارتفاع في حجم الأرباح على خلفية النمو السلم للأثمان، فبلغ معدل نمو الأرباح الـ 12٪ في العام 2011. أما البنوك في أبوظبي فقد كانت الوحيدة التي لم تحقق نموا بآكثر من 10٪ في حجم الأثمان، على خلاف قطر التي قارب نمو الأثمان فيها الـ 20٪.

ويعود هذا النمو في الأثمان جزئيا إلى الارتفاع في الإنفاق الرأسمالي للحكومة، إذ تجاوز المعدل السنوي لقيمة المشاريع الاستثمارية في هذه الأسواق الأربعة خلال الأعوام الثلاثة الماضية ما نسبته 18٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي.

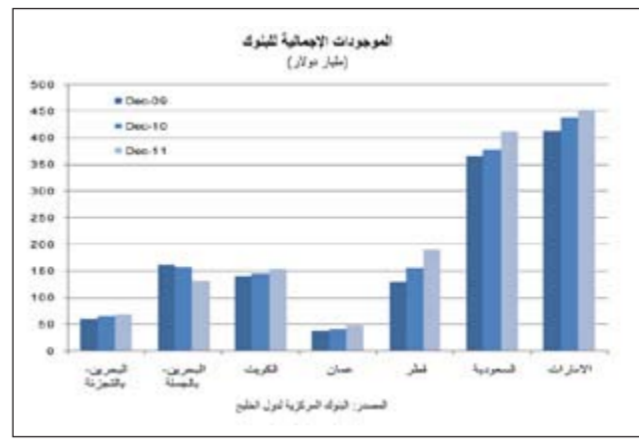
وقد شهدت السعودية وأبوظبي أكبر عدد من المشاريع الجديدة، بمعدل سنوي بلغ الـ 22٪ و16٪ على التوالي.

أما في الكويت ودي و البحرين، فقد كان تنفيذ المشاريع الرأسمالية فيها أبطأ، حيث لم يتجاوز المعدل السنوي لقيمة المشاريع في هذه الأسواق خلال الأعوام الثلاثة الماضية

الأسواق، بالإضافة إلى تسارع وتيرة نمو الإقراض فيها. ولم يكن الأمر بالقدر نفسه من الإيجابية بالنسبة للكويت ودي و البحرين. ورغم تباين أداء القطاع المصرفي بين هذه الأسواق، إلا أنها شهدت عموما نموا أضعف في حجم الأثمان. كما استمرت جودة الموجودات بالتأثير سلبا على حجم الأرباح. ففي الكويت ودي، انعكس ارتفاع مستوى المخصصات على حجم الأرباح واستهلكت نحو نصفها.

النشاط المصرفي يستفيد من الأسواق مرتفعة النمو

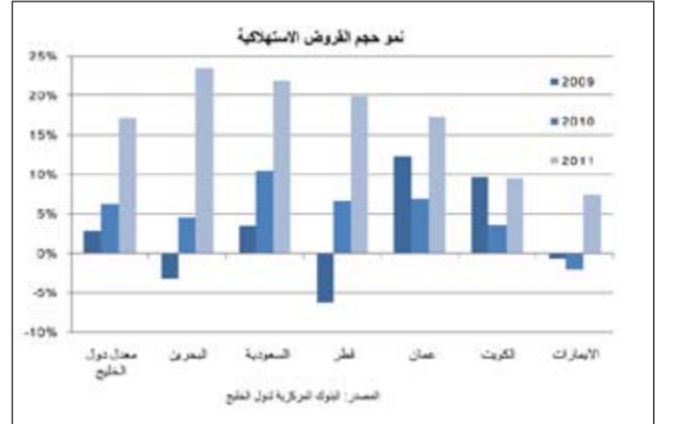
وكان العام 2011 أفضل بالنسبة للبنوك العاملة في الأسواق التي شهدت نموا أقوى في القطاع الخاص وحجم استثمارات القطاع العام، فحققت المصارف في كل من قطر وأبوظبي والسعودية وعمان الـ 22٪ نموا في الأرباح في المتوسط، فيما ارتفع معدل العائد على حقوق المساهمين إلى 14٪.



ولفت إلى أن القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي وأصل انتعاشه في 2011 للعام الثاني بارتفاع ملحوظ في الأرباح بلغ الـ 16٪ إلا أن متوسط مؤشرات الربحية بقي منخفضا نسبيا مقارنة بما قبل الأزمة. وبلغ معدل العائد على حقوق المساهمين الـ 12,2٪، مما يشكل ارتفاعا طفيفا عن المستوى الذي حققه في العام 2010، إلا أنه لا يزال منخفضا قياسا على معدل الـ 19٪ في العام 2007.

نتائج مختلفة على مستوى المنطقة

والى ذلك، أشار التقرير إلى أن نتائج البنوك تظهر عموما تباينا على مستوى المنطقة، حيث كان المشهد العام أكثر إيجابية بالنسبة للسعودية وقطر وإمارة أبوظبي وسلطنة عمان، التي شهدت نموا صحيا في حجم الأثمان وتمكنت في الوقت عينه من تحسين جودة الموجودات. كما حققت مؤشرات الربحية قفزة ملحوظة في هذه



تساؤلات بشأن شراء قطر أسهما في «أكسترا»

عملية استحواذ جليبنكور على أكسترا التي تبلغ قيمتها 37 مليار دولار والتي تعرض 2,8 سهم لكل سهم حالي في أكسترا. وتقول مصادر أخرى إن قطر ستكون مساهما طويل الأجل يراهن على السلع الأولية بخلاف صناديق سيادية أخرى في منطقة الخليج وان أكسترا أتاحت لها فرصة لدخول السوق في ظل أداء قاتر.

وقد تطلب قطر من جليبنكور تحسين عرضها إذ إن حصة جهاز قطر للاستثمار قد تخوله القدرة على عرقلة الاندماج. ويتطلب هيكل الصفقة موافقة 75٪ على الأقل من المساهمين عدا جليبنكور أي أن معاوية مستثمرين يمثلون نحو 16,5٪ فقط من إجمالي أسهم أكسترا سيكون كافيا لعرقلتها. لكن أغلب المستثمرين يشكون في استعداد جهاز قطر للاستثمار لخوض معركة وذلك لعدة أسباب منها أن هذا قد يؤثر سلبا على خياراته الاستثمارية المستقبلية.

وقال مصدر عليم بجهاز قطر للاستثمار: ليس معتادا من القطريين أن يصوتوا ضد عمليات الاندماج أو يضطلعوا بدور النشاط، إذا فعلوا هذا في حالة أكسترا وجليبنكور فسكون هذا رسالة قوية جدا لمجتمع الاستثمار العالمي. ولم تفصح قطر بعد عن نواياها سواء بشأن الاندماج أو رؤيتها بشأن الشركة الناتجة عن الاندماج التي قد تملك فيها حصة 4,7٪ وفق المستويات الحالية تشمل خيارات.

وفي تصريح علني نادر قال حسين العبدالله عضو مجلس الإدارة التنفيذي لجهاز قطر للاستثمار يوم الأحد إن الجهاز رصد أكثر من 30 مليار دولار لإنفاقها هذا العام ويخطط للسلع الأولية كهدف رئيسي، لكنه لم يعقب على أكسترا. واستثمرت قطر في أكسترا نحو أربعة مليارات دولار بحسب متوسط سعر السهم منذ الثاني من فبراير.

دبي تصدر بنجاح سندات إسلامية بـ 1,25 مليار دولار وسط إقبال كبير من المستثمرين

الخمس سنوات البالغة 600 مليون دولار. وأشار البيان إلى أن عوائد الإصدار ستستخدم لأغراض تمويلية حكومية عامة، وستوفر «ما يكفي من السيولة لإدارة الملاءة المالية وإعادة التمويل بشكل استباقي». وتقدم المستثمرون الذين بينهم مديرو صناديق استثمارية وشركات تأمين وبنوك، بـ 260 طلب اكتتاب بقيمة إجمالية زادت على 4,5 مليارات دولار.

وقال المدير العام لدائرة المالية في حكومة دبي عبدالرحمن آل صالح، «نحن سعداء بمدى الإيجابية التي أظهرتها السوق في استقبال هذه الصكوك بما لذلك من دلالات قوية على زيادة الثقة المستثمرين في الإستراتيجية والملاءة المالية طويلة الأمد لإمارة دبي». وأضاف «تمكنا من تقليل تكلفة التمويل بنسبة 0,7٪ في مدة الخمس سنوات و3,1٪ في مدة العشر سنوات» مقارنة مع الإصدارات السابقة لمدد مماثلة. وكانت حكومة دبي فوضت مجموعة من البنوك تشمل «سيفي غروب» و«بنك دبي الإسلامي» و«بنك «اتش اس بي سي» و«بنك «أبوظبي الوطني» لإدارة عملية الاكتتاب لهذا الإصدار. كما قام كل من «مصرف أبوظبي الإسلامي» و«بنك بروم» و«بنك «الإمارات دبي الوطني» بدور مدير مشاركون للإصدار ذاته.

لندن - رويترز: تمتلك قطر 7٪ من أسهم أكسترا تجعلها أكبر مستثمر في شركة التعدين بعد جليبنكور ولأغيا محتملا في اندماج الشركتين وفي جزء مجهول من مستقبل الشركة يتوقع المستثمرون معرفته.

ويشتري صندوق الثروة السيادية القطري أسهما في أكسترا بشكل مطرد إذ أنفق حوالي 2,7 مليار دولار ليرفع حيازته من أقل من 3٪ في مطلع فبراير شباط حين جرى الإعلان عن الاندماج مع شركة جليبنكور لتجارة السلع الأولية. واشترى الصندوق أسهما في كل يوم من أيام هذا الشهر تقريبا في الوقت الذي تبحث فيه أكسترا وجليبنكور معا عن استثمارات.

ولم تعقب قطر حتى الآن على نواياها وهو ما يقلق بعض المستثمرين الذين يخشون أن تقوم الدولة الخليجية بمساندة العرض الحالي لجليبنكور الذي يقولون إنه يبيخس قيمة نحو أكسترا.

وهناك مستثمرون آخرون قلقون بشأن المستقبل ويتساءلون عما إذا كانت قطر الكتومة التي قد تمتلك 5٪ بالمستويات الحالية سترغب في لعب دور في تطور الشركة. وقال مصدر له صلة بالصفقة: «لقد أظهروا في الماضي أنهم يستطيعون القيام بهزات كبيرة».

وأضاف المصدر: استثمر الإماراتيون في جليبنكور لذلك اختار (القطريون) فيما يبدو أن تكون أكسترا أداة لهم وبالتأكيد سيدعمونها بالمال في إشارة إلى مشاركة صندوق آبار السيادي المملوك لإمارة أبوظبي بشكل رئيسي في طرح الأولى لشركة جليبنكور العام الماضي.

وقال مصدر عليم بجهاز قطر للاستثمار: ليس معتادا من القطريين أن يصوتوا ضد عمليات الاندماج أو يضطلعوا بدور النشاط، إذا فعلوا هذا في حالة أكسترا وجليبنكور فسكون هذا رسالة قوية جدا لمجتمع الاستثمار العالمي. ولم تفصح قطر بعد عن نواياها سواء بشأن الاندماج أو رؤيتها بشأن الشركة الناتجة عن الاندماج التي قد تملك فيها حصة 4,7٪ وفق المستويات الحالية تشمل خيارات.

وفي تصريح علني نادر قال حسين العبدالله عضو مجلس الإدارة التنفيذي لجهاز قطر للاستثمار يوم الأحد إن الجهاز رصد أكثر من 30 مليار دولار لإنفاقها هذا العام ويخطط للسلع الأولية كهدف رئيسي، لكنه لم يعقب على أكسترا. واستثمرت قطر في أكسترا نحو أربعة مليارات دولار بحسب متوسط سعر السهم منذ الثاني من فبراير.

ملتقى عمان الاقتصادي يكرم الرزوقي الرئيس التنفيذي للمؤسسة

«الخليج للاستثمار» ساهمت في أكثر من 60 شركة

في الخليج وطورت مشاريع بقيمة تزيد على 30 مليار دولار



ممثل جلالة السلطان قابوس صاحب السمو أسعد بن طارق آل سعيد مكرما هشام الرزوقي بحضور تونني بليير وفؤاد السنيورة

ومياه مستقل فيها بسعة 750 ميغاطوات وتبلغ تكلفته نحو 710 ملايين دولار. وتساهم أيضا في شركة GBI هي شركة تقوم ببناء وتشغيل شبكة حديثة من كابلات الألياف الضوئية المغفورة في البحر تعمل كمنظومة متكاملة لتقديم خدمات الاتصالات عالية السعة بكل أنواعها، بمجموع استثمارات بلغ نحو 47,4 مليون دولار أميركي في GBI ما يمثل 10٪ من رأس مال الشركة.

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة قامت مؤسسة الخليج للاستثمار بتطوير وتأسيس مشروع شركة الخليج لإعادة التامين (Gulf Re) والمتخصصة في نشاط إعادة تامين الأصول عالية القيمة في قطاعات النفط والغاز والمرافق والنقل في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يبلغ رأسمال الشركة 400 مليون دولار وتملكها المؤسسة مناصفة مع مجموعة آرش كابيتال ليميتد (Arch Capital Ltd) إحدى أكبر وكفا مجموعات التامين العالمية.

وقى الكويت تم تأسيس شركة تواصل للاتصالات التي يبلغ رأسمالها نحو 20 مليون دولار وهي أول شركة من نوعها تقوم بربط دول مجلس التعاون الخليجي بشبكة الكترونية موحدة ومستقلة عن طريق الألياف البصرية. ويساهم هذا المشروع في تقليل تكلفة نقل المعلومات وتسهيل التواصل الالكتروني بين دول مجلس التعاون والمؤسسات الخليجية التي تملك فروعاً في عدة دول خليجية وفي مقدمتها المصارف.

بالإضافة إلى مساهمتها بنسبة 50 ٪ من شركة فولاذ التي تضم تحت مظلتها مختلف استثماراتها في قطاع المعادن من بينها شركة الخليج للاستثمار الصناعي المالكة لمصنعي إنتاج كريات الحديد، وشركة يسكو المالكة لمصنع إنتاج الستانلس ستيل الجرد، وشركة صلب التي تملك مصنع إنتاج الحديد الأسفنجي بطاقة إنتاجية 1,5 مليون طن سنويا وفرنا لصهر الحديد بطاقة إنتاجية 1,2 مليون طن سنويا. وفي سلطنة عمان ساهمت مؤسسة الخليج للاستثمار إلى جانب شركاتها في تطوير عدة مشاريع وتنفيذ استثمارات مهمة كان آخرها في العام 2010 من خلال افتتاح شركة الخليج الدولية للأنابيب والذي تساهم فيه مؤسسة الخليج للاستثمار بنسبة 20 ٪ بشكل مباشر، وهي أول منشأة صناعية من نوعها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تنتج أعطية وأنابيب خطوط معتمدة تصل أقطارها إلى 24 بوصة. وأيضا ساهمت المؤسسة منذ عام 2005 في مؤسسة عمان للاستثمار بنسبة 50٪ والتي قامت بدورها بتطوير عدة مشاريع أبرزها شركة صلالة للكهرباء والماء بالتعاون مع (سيميكورب). كما تساهم في كل من شركة V2 المتخصصة في مقاولات حفر الخنادق لصناعة خطوط الأنابيب، والشركة العمانية البرتغالية لمنتجات الإسمنت، وشركة أوكستال الصناعية القابضة.

وفي دولة قطر تستثمر المؤسسة في مشروع رأس لفان (I) وهو أول مشروع إنتاج كهرباء

كما أنها تعد من أضخم المشاريع التي جرى تطويرها على مستوى منطقة الخليج، وقد توزعت بعض من هذه المشاريع على الشكل التالي: في المملكة العربية السعودية ركزت مؤسسة الخليج للاستثمار على مواكبة جهود الحكومة في العمل على تطوير مشاريع متعلقة بالطاقة وتحلية مياه البحر على حد سواء وتلبية للطلب المتنامي عليها. وكان من بين مشاريعها كل من مشروع مرفق - الجبيل في السعودية، وهو أكبر مشروع توليد كهرباء وتحلية مياه بالعالم بسعة 2750 ميغاطوات و176 مليون غالون/اليوم، وتبلغ تكلفته نحو 3,4 مليارات دولار، ومشروع 1,9 مليار دولار. كما استثمرت المؤسسة في قطاع الكيماويات بتملكها نسبة وقدرها 33٪ في الشركة الوطنية للأنيبيد والنيبتانسيوم (كريستل) التي تعتبر ثاني أكبر منتج في العالم المادة ثاني أكسيد النيبتانسيوم بطاقة إنتاجية تبلغ 700 ألف طن سنويا وتكلفة إجمالية تبلغ حوالي 2 مليار دولار.

وفي مملكة البحرين شكل الاستثمار في قطاع الطاقة وتحديد الكهرباء والماء بالإضافة إلى صناعة المعادن أهم ملامح استثمارات المؤسسة في البحرين، وكان أبرزها مشروع الدور لإنتاج صناعي خاص هناك بسعة 1250 ميغاطوات و48 مليون غالون/اليوم. وقد بلغ حجم الاستثمارات فيه نحو 2,1 مليار دولار. هذا

شهد ملتقى عمان الاقتصادي الذي انعقد هذا الأسبوع تحت رعاية جلالة السلطان قابوس بن سعيد واستمر لمدة يومين، تكريم الرئيس التنفيذي لمؤسسة الخليج للاستثمار هشام عبدالرزاق الرزوقي الذي تسلم الجائزة من ممثل السلطان صاحب السمو أسعد بن طارق آل سعيد وبحضور رئيس الوزراء البريطاني السابق تونني بليير، ورئيس الوزراء اللبناني السابق فؤاد السنيورة، وعدد من الوزراء وكبار المسؤولين في السلطنة، وقامت وزارة التجارة والصناعة في سلطنة عمان بالتعاون مع مجموعة الاقتصاد والأعمال بتنظيمه.

وقد أتى منح هذه الجائزة للرزوقي تقديرًا لدوره في مجال الاستثمار والتنمية الاقتصادية وإدارته المتميزة للمؤسسة الخليج للاستثمار من خلال قيامها بتطوير مشاريع رائدة في مجالات اقتصادية حيوية وهامة في المنطقة، بما ينسجم مع دورها كمؤسسة ذات رأس مال مشترك بين حكومات دول مجلس التعاون الخليجي، إذ ساهمت منذ إنطلاقها في العام 1983 في تأسيس والاستثمار في أكثر من 60 شركة ومؤسسة تعمل في مختلف القطاعات وتبلغ قيمة استثماراتها أكثر من 30 مليار دولار، حازت قطاعات البنية التحتية على نسبة كبيرة منها كالطاقة والكهرباء والماء والتي استحوذت وحدها على نحو مليارات دولار، هذا بالإضافة إلى قطاعات صناعات التعدين والاسعاف والصيد والصلب وقطاع الجتروكيماويات وغيرها، علما أن استثماراتها تتركز في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي. وإلى جانب دورها في مجال تطوير المشاريع الحيوية وتأسيس الشركات، تلعب المؤسسة دورا مهما في مجال الخدمات المالية والاستثمارية، والتي تحظى بنفوذ المستثمرين، وقد كانت على مدى السنوات الماضية سباقة في طرح العديد من الأدوات المالية كان من بينها صندوق السندات وصناديق الأسهم وغيرها من الأدوات المالية الأخرى.

أهم المشاريع

وإذا كانت هذه المشاريع قد تميزت بانتشارها وتوزعها على مختلف دول مجلس التعاون، فإن أهميتها تكمن في أنها نبعث في القيمة الاقتصادية المضافة التي تم إعدادها وفقا لدراسات جدوى اقتصادية محددة ودقيقة، هذا